MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة انعدام الأمن الغذائي

العدد 29 خريف وشتاء 2023

MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة انعدام الأمن الغذائي

العدد 29 - خريف وشتاء 2023

فريق البحث:

إشراف: رجا الخالدي

مساعدو البحث:
ايمان سعادة
أنمار رفيدي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2024

حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

في هذا العدد...

افتتاحية	1
إضاءة على أهم محتويات العدد	3
1. آخر مستجدات انعدام الأمن الغذائي (حتى شباط 2024)	4
الاحتلال الإسرائيلي يستخدم التجويع كسلاح في عدوانه على قطاع غزة	4
عدم توفر مياه صالحة للشرب وتلويث مصادر المياه في قطاع غزة سياسة استعمارية طويلة المدى وسلاح في العدوان	5
آلة الحرب الإسرائيلية تقضي على سبل الحياة وتستهدف السلة الغذائية في قطاع غزة	8
2. تطورات أسعار الغذاء في فلسطين والعالم	10
أسعار الغذاء العالمية (تموز 2023 - كانون أول 2023)	10
أسعار الغذاء في الأسواق الفلسطينية (تموز 2023 - كانون أول 2023)	13
3. مراجعة الأدبيات	17
الأمن الغذائي تحت الاحتلال: دراسات حول تسليح الجوع	12
سياسات التجويع الإسرائيلية	14
التجويع في القانون الدولي	16
التعاريف	18

Special
New
Hummus

افتتاحية

انعدام مطلق للأمن الغذائي الفلسطيني هدف، وتسليح الجوع وسيلة، للحرب الإسرائيلية على فلسطين

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) نشرة الأمن الغذائي منذ العام 2009، إسهاما منه، ومن موارده الذاتية، في جهود قطاع الأمن الغذائي في فلسطين. تهدف النشرة إلى دعم صانعي القرار والمؤسسات العاملة في مجال تحسين أوضاع الأمن الغذائي في فلسطين، وتشكل مرجعاً مفيداً ودورياً لاستعراض تطورات القطاع ومقارنة أوضاعه بين فترة وأخرى. ليست النشرة سوى أحد إسهامات المعهد البحثية والعلمية في الموضوع الذي استحوذ على اهتمام متواصل خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة من خلال مشاريع بحثية مع شركاء المعهد، وبالأخص برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية.

يأتي هذا العدد من نشرة الأمن الغذائي بينما لا تزال حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة المحاصر مستمرة منذ خمسة أشهر. تركت هذه الحرب التي انتهكت فيها مختلف القوانين والاتفاقيات الدولية الرامية لحفظ حقوق الشعوب في الحروب والنزاعات المسلحة، ما يزيد على 30 ألف شهيد و71 ألف جريح وقرابة 2 مليون نازح. هذا عدا عن استهداف المستشفيات والطواقم الطبية وسيارات الإسعاف ما أسفر عن نقص كبير في المرافق الصحية وحرم الغزيين من الحصول على العلاج اللازم.

على ضوء هذه الظروف الكارثية التي يعيشها القطاع، فقد عنونا هذا العدد بنشرة (انعدام) الأمن الغذائي، وذلك لتسليط الضوء على استخدام الاحتلال الإسرائيلي لسياسة التجويع كسلاح في الحرب التي يشنها على القطاع وعلى فلسطين.

تميز العدوان الإسرائيلي ليس بحجم استخدام القوة العسكرية المفرطة ضد المدنيين العزل فحسب، بل بتوظيف إسرائيل وسائل حربية جماعية وحشية سعت من خلالها لجعل غزة غير آهلة، مثل "إبادة المسكن" (domicide) والتجويع (war by starvation) وبالتالي خلق ظروف مواتية لانتشار الأمراض والأوبئة. فيما يتعلق بتوفر الغذاء الصالح بالتحديد كمقوم أساسي للحياة البشرية، فقد استخدم الاحتلال الإسرائيلي التجويع كسلاح تاركاً جميع سكان قطاع غزة في أوضاع أقرب إلى المجاعة كما صرحت عدة مؤسسات دولية ذات علاقة. رافق ذلك كله استهداف ممنهج للأراضي الزراعية ومراكب الصيادين ضمن خطة واضحة وممنهجة لضرب البنية الإنتاجية الزراعية في القطاع.

في ظل هذه الأوضاع الكارثية التي يشهدها القطاع يسلط هذا العدد من نشرة الأمن الغذائي الضوء على استخدام الاحتلال الإسرائيلي التجويع كسلاح في حرب الإبادة التي يشنها على القطاع. توجت هذه الحرب السياسات الاستعمارية طويلة المدى التي أسهمت في حرمان سكان قطاع غزة من المياه النظيفة والصالحة للشرب، واستهداف سبل الحياة والسلة الغذائية للقطاع. كذلك، نستعرض أبرز

التطورات في أسعار الغذاء عالمياً ومحلياً، والتي تأثرت بشكل كبير في ظل منع الاحتلال الإسرائيلي إدخال المواد الغذائية إلى القطاع سواء من خلال الاستيراد التجاري أو كمساعدات إنسانية. كذلك تأثرت الأسعار محلياً في أسواق الضفة الغربية في ظل حالة عدم اليقين المرتبطة بالحرب على قطاع غزة وتأثر إمدادات الغذاء التقليدية المرتبطة بشكل كبير بالاحتلال الإسرائيلي. بينما تستعين النشرة أساساً ببيانات للأشهر الأولى من الحرب خلال 2023، فإن مجرياتها في الأشهر اللاحقة وأفقها القريب، للأسف، تؤكد الصورة القاتمة والأرقام الصادمة التي نستعرضها هنا.

تستعرض النشرة في القسم الثالث، كما جرت العادة، النقاش النظري حول استخدام التجويع كسلاح في حالات الحروب مع التركيز على استخدام الاحتلال الإسرائيلي سياسة الحصار التي تعد تهديداً رئيسياً للأمن الغذائي من خلال محاربة مقومات مختلفة للأمن الغذائي. كما يشير هذا القسم إلى الوثائق التي توضح سياسة الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2007 التي تهدف إلى تجويع أهالي قطاع غزة دون حصول مجاعة، حيث يحسب الاحتلال الإسرائيلي السعرات الحرارية التي تبقي سكان قطاع غزة على قيد الحياة وليس أكثر، وبناء عليه يسمح بمرور عدد معين من الشاحنات المحملة بالغذاء إلى القطاع. كما تتناول مجموعة من القواعد في القانون الدولي التي "تُنظم" حالات الاحتلال، بما فيها واجبات دولة الاحتلال تجاه المُحتلين. كما نستعرض عدة دراسات أشارت إلى استخدام الاحتلال الإسرائيلي التجويع كسلاح في حروبه على قطاع غزة بما فيها الحرب الأخيرة المستمرة.

إضاءة على أهم محتويات العدد

- استخدم الاحتلال الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة سلاح التجويع، حيث منع الغذاء، الماء، والوقود من الدخول إلى قطاع غزة. حسب ما أشارت مؤسسة أوكسفام فإن 2٪ فقط من احتياجات سكان غزة من الغذاء تدخل إلى القطاع بعد الإغلاق الكلي الذي فرض عليه منذ تشرين الأول 2023.
- تشير نتائج تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (في 22 كانون الأول)، إلى أن 90 بالمائة من سكان غزة في المناطق الشمالية يقضون يوم كامل وليلة كاملة دون تناول الطعام. ومن بين هؤلاء، ظل ما يصل إلى 20 بالمائة دون طعام لمدة 10 أيام من أصل 30 يوماً.
- انخفض معدل استهلاك الفرد من المياه إلى 1-3 لتر في اليوم خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وذلك ضمن تبعات سياسة التجويع التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي كسلاح ضد أهالي قطاع غزة.
- تدفق حوالي 130,000 متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مياه البحر المتوسط في قطاع غزة بسبب تدمير العدوان الإسرائيلي للبنية التحتية، فحوالي 65 مضخة صرف صحي غدت لا تعمل، كما أن جميع محطات وأنظمة معالجة المياه العادمة والبالغ عددها 6 متوقفة عن العمل بشكل كلي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الوقود وتعطل محطات تكرير المياه العادمة ومعالجتها.
- في الفترة ما بين 8 كانون الأول (ديسمبر) 2023 و7 شباط (فبراير) 2024، تم تصنيف جميع سكان قطاع غزة (حوالي 2.2 مليون شخص) في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل (أزمة أو ما هو أسوأ). وهذه هي أعلى نسبة من الأشخاص الذين يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد على الإطلاق في أي منطقة أو بلد معين.
- شهد مؤشر غلاء المعيشة ارتفاعاً غير مسبوق، وبالتحديد في قطاع غزة، خلال الأشهر الثلاث الأولى للعدوان، إذ سجل مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 10٪ منذ بدء العدوان على قطاع غزة بواقع 2.57٪ لشهر تشرين الأول، ومن ثم 3.50٪ لشهر تشرين الثاني، ولاحقاً 3.49٪ في شهر كانون الأول.
- الوصول للغذاء في قطاع غزة محكوم بعاملين أساسيين، أولهما ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة لتضخم أسعار نقلها والاعتماد على البضاعة المستوردة من إسرائيل، وانخفاض القوة الشرائية للأفراد نتيجة لانعدام الوظائف ذات الأجور الجيدة، وضعف فرص الاستثمار والأعمال.

آخر مستجدات انعدام الأمن الغذائي (حتى شباط 2024)

الاحتلال الإسرائيلي يستخدم التجويع كسلاح في عدوانه على قطاع غزة[1]

استخدم الاحتلال الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة سلاح التجويع، حيث منع الغذاء، الماء، والوقود من الدخول إلى قطاع غزة. حسب ما أشارت مؤسسة أوكسفام فإن 2٪ فقط من احتياجات سكان غزة من الغذاء تدخل إلى القطاع بعد الإغلاق الكلي الذي فرض عليه في أعقاب السابع من أكتوبر. بينما سمح بمرور مساعدات ضئيلة جداً وغير كافية، لم يسمح بأي استيراد تجاري. مع استمرار هذا العدوان فإن ما يزيد على 2 مليون شخص في حاجة ماسة للغذاء ولا يتمكنون من الحصول عليه في ظل ظروف إنسانية كارثية بسبب الحرب.

بعد أكثر من شهرين من العدوان يواجه نصف سكان غزة جوعاً شديداً. تشير نتائج تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في 22 كانون الأول، إلى أن 90 بالمائة من سكان غزة في المناطق الشمالية يقضون يوماً كاملاً وليلةً كاملةً دون تناول الطعام. من بين هؤلاء، ظل ما يصل إلى 20 بالمائة دون طعام لمدة 10 أيام من أصل 30 يوماً. في المناطق الجنوبية، يعتمد شخص واحد من كل شخصين فقط على المساعدات الإنسانية لإطعام أسرته.[2] يخرج هذا التقرير بنتيجة مفادها أن قطاع غزة على شفا مجاعة إذا ما استمر انقطاع الغذاء، والوقود، والماء، والكهرباء بالشكل الذي هو عليه.[3]

ما قبل اندلاع العدوان الحالي كان يدخل قطاع غزة (من خلال المعابر الإسرائيلية) شاحنة واحدة كل 14 دقيقة، ما يقارب 104 شاحنات يومياً.[4] أما معبر رفح التجاري بين القطاع ومصر، فقد شهد خلال السنة الأخيرة ما قبل الحرب تدفق مئات الشاحنات يومياً محملة بمختلف البضائع الاستهلاكية والمواد الأساسية، يقدر عددها من قبل بعض المصادر بـ 500.[5] أما منذ التاسع من أكتوبر فلا يسمح الاحتلال الإسرائيلي بمرور سوى عدد قليل جداً من الشاحنات من خلال معبر رفح جنوبي قطاع غزة فقط وليس من خلال أي معبر آخر، بمعدل شاحنة كل 3 ساعات و12 دقيقة، وليست جميع الشاحنات محملة بالغذاء. بحسب وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT)، فإنه حتى اليوم المائة والأربعون من الحرب، دخل من خلال مختلف المعابر ما مجموعه 13,834 شاحنة محملة بمختلف أشكال المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية.[6]

بعد 156 يوما من العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أنه استنادا للبيانات التي تنشرها وزارة الصحة في غزة، هناك 25 انسانا من بينهم 21 طفلا فارقوا الحياة بسبب سوء التغذية والجفاف.[7]

1 https://www.oxfam.org/en/press-releases/starvation-weapon-war-being-used-against-gaza-civilians-oxfam
2 WFP PALESTINE EMERGENCY RESPONSE. Situation Report 11
3 https//:www.wfp.org/stories/humanitarian-operations-risk-conflict-strangles-gaza
4 https//:www.oxfam.org/en/press-releases/starvation-weapon-war-being-used-against-gaza-civilians-oxfam
5 https//:www.theguardian.com/world/2023/oct/21/israel-hamas-war-aid-trucks-enter-gaza-egypt-rafah-border-crossing-opens
6 https//:twitter.com/cogatonline/status1761017991288725862/
7 https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-reported-impact-day-156

هذا عدا عن أن المساعدات التي تصل إلى سكان غزة مثل العدس أو الطحين لا تنفع الناس في أغلب الأحيان بسبب حالة النزوح وعدم توفر الوقود والمياه النظيفة للطبخ. كذلك، أدت سلسلة من الغارات الجوية إلى تدمير أو تضرر العديد من المخابز ومحلات البقالة. أما تلك التي لا تزال تعمل، فلا يمكنها تلبية الطلب المحلي على الخبز الطازج وهي معرضة لخطر الإغلاق بسبب نقص الضروريات مثل الدقيق والوقود. كذلك، أصبحت مطحنة القمح الوحيدة العاملة في غزة بلا فائدة بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

يحظر القانون الإنساني الدولي بشكل صارم استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، وباعتبارها القوة المحتلة في غزة، فإن إسرائيل ملزمة بالتزامات القانون الإنساني الدولي بتوفير احتياجات سكان غزة وحمايتهم. في عام 2018، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2417، الذي أدان بالإجماع استخدام التجويع ضد المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب. يعتبر أي منع لوصول المساعدات الإنسانية انتهاكاً للقانون الدولي. تؤكد منظمة أوكسفام أنه أصبح من الواضح بشكل مؤلم أن الوضع الإنساني الذي يتكشف في غزة يتناسب تماماً مع الحظر الذي أدانه القرار.

عدم توفر مياه صالحة للشرب وتلويث مصادر المياه في قطاع غزة سياسة استعمارية طويلة المدى وسلاح في العدوان[8]

يتجلى عدم توفر مياه نظيفة وصالحة للشرب في أن 97٪ من المياه المتوفرة في قطاع غزة هي مياه ملوثة. أشارت تقديرات في منتصف شهر أكتوبر أن هنالك 3 لتر من الماء مخصصة لكل فرد في غزة مع العلم أن الحد الأدنى في أوقات الأزمات بحسب تقديرات الأمم المتحدة لا يقل عن 15 لتر لكل فرد. قد تكون هذه التقديرات متفائلة بعض الشيء، نظراً لما آلت إليه الأمور مع استمرار الحرب الضارية دون وجود أفق واضح لموعد انتهائها. كما نفذت المياه المعبأة وأصبح توفيرها صعباً جداً على العائلات في ظل ارتفاع أسعارها لما يزيد على خمسة أضعاف في بعض المناطق. تقول سلطة المياه الفلسطينية إن إنتاج المياه في غزة يبلغ الآن 5 بالمائة فقط من إجمالي إنتاجه الطبيعي، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر، ما لم يتم تزويد مرافق المياه والصرف الصحي بالكهرباء أو الوقود لاستئناف نشاطها.

قبل الحرب، كان معدل استهلاك الفرد من المياه في قطاع غزة يبلغ 20٪ فقط من المعدل العالمي لاستهلاك الفرد من المياه، حيث أنه لا يتجاوز 20 لتر/فرد. ويعود ذلك إلى أن 97٪ من مصادر المياه في غزة ملوثة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي وذلك حسب تقارير أممية وتصريحات سلطة المياه الفلسطينية. انخفض معدل استهلاك الفرد من المياه إلى 1-3 لتر في اليوم خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وذلك ضمن تبعات سياسة التجويع التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي كسلاح ضد أهالي قطاع غزة.

أدى منع الوقود من الدخول إلى القطاع إلى توقف محطات التحلية التي كانت توفر حوالي 6٪ من المياه الصالحة للشرب لقطاع غزة. كما أن شركة ميكروت الإسرائيلية توقفت عن توفير المياه للقطاع حيث كانت تزود القطاع بحوالي 6 ألاف متر مكعب يومياً قبل العدوان مع أن حاجة سكان القطاع

8 https//:www.palestine-studies.org/ar/node?1654847/fbclid=IwAR0Rp6Iz6nziXD2T8LIxYW3nQOSnyMSeUqcR-PoESc60qDb5npSKM1s94Xg

الحقيقية كانت 33 ألف متر مكعب. أما المصدر الأخير فهو شراء المياه المعدنية والتي تعد مكلفة نسبة إلى أن 60٪ من سكان قطاع غزة يعانون من الفقر حيث أن كلفة شراء المياه تشكل 3.3٪ من الدخل وهي أعلى من المعدل العالمي الذي لا يتجاوز 1٪ من الدخل.

أما عن أسباب تدهور كمية وجودة المياه في قطاع غزة، فيشير عبد الرحمن التميمي، إلى أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة على حدود قطاع غزة استنزفت جزءاً كبيراً من المياه الجوفية لقطاع غزة خلال الفترة 1967-2005، حيث قدرت الكمية التي كانت تستهلكها هذه المستوطنات بحوالي (15 مليون متر مكعب سنوياً) أي حوالي ربع قدرة الخزان الجوفي لغزة. إضافة إلى أن قطاع غزة يعد من أكثر المناطق في العالم اكتظاظاً من ناحية الكثافة السكانية وهو ما تسبب باستهلاك كبير للمياه الجوفية وزاد من مستويات تملح المياه إضافة إلى تسرب مياه البحر إلى الخزانات الجوفية في القطاع. عدا عن ممارسات أخرى منها الاستخدام المفرط للكيماويات في الزراعة مما يجعلها تتسرب إلى المياه الجوفية ويضر بجودتها، إضافة إلى عدم وجود محطات تنقية للمياه العادمة والتي يتم التخلص منها في البحر والأودية مما يجعلها تتسرب إلى خزان المياه الجوفية. كذلك، قام الاحتلال الإسرائيلي ببناء سدود تمنع وصول المياه إلى وادي غزة مما قلل كمية المياه المغذية للحوض ونوعيتها.

لقد كان لهذا الاعتماد الكبير للقطاع على التزود بالمياه من الاحتلال الإسرائيلي مخاطر كبيرة ظهرت مع بداية العدوان عندما منع الاحتلال تزويد أهالي القطاع بالمياه بهدف تعطيشهم. قد فاقمت الحرب من الأوضاع السيئة لتوفر المياه في قطاع غزة، حيث تم تدمير حوالي 40٪ من شبكات المياه في القطاع وتعطلت المضخات الرئيسية بسبب القصف أو بسبب نفاد الوقود. تعمل محطة تحلية مياه واحدة بقدرة تشغيلية تبلغ 5٪ ومحطتان متوقفتان عن العمل بشكل كلي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الوقود في القطاع.[9] كما أنه من المرجح ارتفاع درجة تلوث المياه الجوفية بسبب قصف محطات التنقية وتعطيلها مما سيزيد من تسرب المياه العادمة إلى الخزان الجوفي.

يشير الجهاز المركزي إلى أن قطاع غزة على شفا كارثة بيئية تهدد سبل الحياة، في ظل تدمير العدوان الإسرائيلي للبنية التحتية، فحوالي 65 مضخة صرف صحي غدت لا تعمل، كما أن جميع محطات وأنظمة معالجة المياه العادمة والبالغ عددها 6 متوقفة عن العمل بشكل كلي، مما أدى إلى تدفق حوالي 130,000 متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مياه بحر المتوسط في قطاع غزة.[10] إن تسرب المياه العادمة على طول الشاطئ يتسبب بجعل عمق البحر وعلى مسافة 700 متر منطقة ملوثة وغير صالحة للصيد مما يضر بمورد رزق الصيادين ويهدد الأمن الغذائي من الأسماك والمأكولات البحرية التي يعتمد عليها الغزيين في غذائهم. إضافة إلى الخطر الأكبر المتمثل بنقص المياه الصالحة للشرب مما سيدفع المواطنين لشرب مياه ملوثة كيميائياً وبيولوجياً، أو مياه مالحة مما سيتسبب بانتشار كبير للأوبئة والأمراض منها أمراض الكلى مثل الفشل الكلوي. وأخيراً يقدر التميمي حجم خسائر العدوان الحالي في قطاع المياه وحده بـ 2.1 مليون دولار مقابل 34 مليون دولار بعد عدوان 2014. هكذا نرى كيف تتناغم سياسات التجويع مع وسائل الإبادة لحياة البشر في أبشع أشكالها اللاإنسانية.

9 https//:www.pcbs.gov.ps/portals_/pcbs/PressRelease/Press_Ar_AggressionEnvGazaWar2023A.pdf
10 https//:www.pcbs.gov.ps/portals_/pcbs/PressRelease/Press_Ar_AggressionEnvGazaWar2023A.pdf

آلة الحرب الإسرائيلية تقضي على سبل الحياة وتستهدف السلة الغذائية في قطاع غزة[11]

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خسائر فلسطين من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 35 مليار دولار بالحد الأدنى وبشكل تراكمي نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزه منذ أكثر من عقد ونصف، أي ما يعادل عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزه. تشير مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى أن مساهمة قطاع غزه في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين قبل العام 2006 كانت تمثل حوالي 36٪، لتبدأ بالتراجع التدريجي نتيجة ما فرض على قطاع غزه من حصار خانق على كافة عوامل الإنتاج على مدار 17 عاماً مضت لتصبح مساهمة هذا القطاع لا تتجاوز 17٪ في السنوات الأخيرة نتيجة تآكل القاعدة الإنتاجية.[12]

إن الحرب الحالية على قطاع غزة فاقمت من معاناة أهالي القطاع، حيث أدت إلى انهيار الأنشطة الزراعية والغذائية، وانقطاع إمدادات المياه والغذاء والوقود عن القطاع المحاصر. من المتوقع أن تتوقف الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية والصيد لفترة طويلة، إضافة إلى توقف أنشطة زراعة الفواكه والخضروات الطازجة ما سيقلل من فرص وصول سكان غزة إلى المصادر الحيوية للبروتين والأغذية المفيدة، فضلا عن مصادر فرص العمل وسبل العيش.

يعد القطاع الزراعي مساهماً أساسياً في الناتج المحلي الإجمالي حيث كان يشكل 11٪ منه في عام 2022. إضافة إلى أن القطاع الزراعي مشغل هام للأيدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة في قطاع غزة. كما يشكل القطاع الزراعي مورد غذاء أساسي للسكان في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض عليهم منذ العام 2007 الذي يمنع دخول الغذاء والمياه والدواء والوقود.

تقدر الخسائر اليومية المباشرة في الإنتاج الزراعي بحوالي 1.6 مليون دولار أمريكي نتيجة توقف عجلة الإنتاج، وتتضاعف قيمة الخسائر عند احتساب الدمار في قيمة الأصول والممتلكات الزراعية وتجريف المساحات الزراعية والذي سيضاعف قيمة الخسائر الكلية. بحسب تقديرات مختلفة صادرة عن قطاع غزة حول القطاع الزراعي، فإن إجمالي الخسائر الزراعية قد تعدى 180 مليون دولار في ظل إتلاف الاحتلال خلال عدوانه الأخير آلاف الأشجار وتجريف العديد من المساحات والممتلكات الزراعية.[13]

بحسب المصادر الحكومية في قطاع غزة فإن الجيش الإسرائيلي قد دمر حوالي 25 ألف دونم من الأراضي الزراعية بشكل مباشر بالأخص في شمال القطاع خلال حرب الإبادة التي يشنها وقد كان هذا التصريح في اليوم 39 من هذه الحرب. تسبب هذا التدمير، إلى جانب التدمير الكلي للمحاصيل المزروعة، بعدم ملاءمة هذه المساحات للزراعة لاحقاً بسبب الكمية الكبيرة من المواد الكيميائية التي ألقيت فيها مما تسبب بتلويث التربة. كذلك صرح مسؤولون فلسطينيون من داخل قطاع غزة إلى أن الاحتلال يعمل على الأرض بشكل ممنهج، من أجل تغيير جغرافية غزة وذلك بتخريب أكبر مساحات ممكنة من الأراضي

11 https//:refugeesps.net/p26490/
12 https//:www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID4624=
13 https//:www.pcbs.gov.ps/portals_/pcbs/PressRelease/Press_Ar_AggresAgriculturalSector2023A.pdf

الزراعية. وقد تسبب العدوان الإسرائيلي على القطاع بالأخص في شماله، في تضرر كثير من المحاصيل تسويقياً أضراراً فادحة، بعد تعرضها للتلف، أو التجريف، مثل محاصيل الجوافة، البلح، والزيتون.

تشكل المساحات المزروعة بالخضروات 53٪ من إجمالي المساحات الزراعية في قطاع غزة وتتركز 34٪ من هذه المساحات في محافظة شمال قطاع غزة إضافة إلى 30٪ في محافظة خانيونس. مما يعني تضرر مباشر في المصدر الرئيس لإنتاج الخضروات. إضافة إلى تجريف مساحات واسعة من أشجار الزيتون والتي تشكل 63٪ من المساحة الشجرية المزروعة. عدا عن إعدام أفواج كاملة من الثروة الحيوانية التي تتركز بنسب مختلفة في المحافظات المختلفة لقطاع غزة.

وقد اجتمعت عدة عوامل أدت إلى تلف المحاصيل المزروعة على رأسها عدم قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم، عدا عن انقطاع المياه بشكل كامل، وانقطاع التيار الكهربائي اللازم لتشغيل مضخات المياه، والوقود وهو ما تسبب بخسائر فادحة. إضافة إلى خسائر كبرى بفعل القصف الإسرائيلي الجوي والمدفعي غير المتوقف للأراضي الزراعية على طول الشريط الشرقي لقطاع غزة المنتج لمكونات السلة الغذائية المتكاملة لقطاع غزة، والذي كان يحاول طيلة السنوات الماضية الاكتفاء ذاتياً منها، وتسويق وتصدير بعض منها إلى الضفة الغربية إلى الخارج. وينذر تدمير المواسم الزراعية في غزة بكوارث غذائية، كما وثقت ذلك أوكسفام في إشارتها لخسارة جميع "الموسم الذهبي" الحالي المعتاد للإنتاج الزراعي في غزة.[14]

مستوى تصنيف انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة

يأتي استهداف القطاع الزراعي كجزء من سلاح التجويع الذي يستخدمه الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن 44٪ من استهلاك الأسر في قطاع غزة من السلع الزراعية النهائية مصدره الإنتاج المحلي، و56٪ مصدره الاستيراد من الخارج.[15] مما يعني أن الاحتلال الإسرائيلي يدمر جميع مصادر وسبل البقاء للغزيين من خلال منع الاستيراد التجاري بشكل تام، واستهداف الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. هو ما ظهرت نتائجه ميدانياً حيث أنه في الفترة ما بين 24 تشرين ثاني و7 كانون الأول، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90٪ من سكان قطاع غزة (حوالي 2.08 مليون شخص) كانوا يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، المصنف في المرحلة 3 من التصنيف المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى (أزمة أو ما هو أسوأ). ومن بين هؤلاء، كان أكثر من 40٪ من السكان (939,000 شخص) في حالة طوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) وأكثر من 15٪ (378,000 شخص) كانوا في حالة كارثة (المرحلة 5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). سرعان ما تدهورت الأحوال مع اشتداد العدوان خلال الشهرين الأخيرين.

في الفترة ما بين 8 كانون الأول (ديسمبر) و7 شباط (فبراير)2024 ، تم تصنيف جميع سكان قطاع غزة (حوالي 2.2 مليون شخص) في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل (أزمة أو ما هو

14 https://www.oxfam.org/en/press-releases/golden-time-seasonal-farming-production-destroyed-and-lost-northern-gaza-amid
15 https//:www.pcbs.gov.ps/portals_/pcbs/PressRelease/Press_Ar_AggresAgriculturalSector2023A.pdf

أسوأ). وهذه هي أعلى نسبة من الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد على الإطلاق في أي منطقة أو بلد معين. ومن بين هؤلاء، يعيش حوالي 50٪ من السكان (1.17 مليون شخص) في حالة طوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) وتواجه واحدة على الأقل من كل أربع أسر (أكثر من نصف مليون شخص) ظروفًا كارثية (المرحلة 5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). وتتميز هذه الأسر التي تعاني من نقص شديد في الغذاء، والجوع، واستنفاد قدرات التكيف. وعلى الرغم من أن مستويات سوء التغذية الحاد والوفيات غير المرتبطة بالصدمات ربما لم تتجاوز بعد عتبات المجاعة، إلا أن هذه عادة ما تكون نتائج الفجوات الطويلة والشديدة في استهلاك الغذاء. يشكل الضعف التغذوي المتزايد لدى الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن مصدراً للقلق بشكل خاص.

تطورات أسعار الغذاء في فلسطين والعالم

أسعار الغذاء العالمية (تموز -2023 كانون الأول 2023)

تُظهر أسعار الغذاء العالمية، وفقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء، تقلبات نسبية في الأسعار خلال النصف الثاني من عام 2023. تُشير المؤشرات إلى انخفاض عام في مؤشر الغذاء، ومؤشرات المُنتجات الغذائية، باستثناء مؤشر مُنتجات الألبان، ولكن بشكل متفاوت. من الملحوظ الانخفاض المستمر لأسعار الحبوب بعد الحرب الأوكرانية الروسية مما يُشير إلى استقرار أسعارها. وكذلك يُلاحظ التذبذب الحاد في أسعار السُكر خلال النصف الثاني للعام، بعد ارتفاعها بشكل حاد في شهر آذار المنصرم كنتيجة مباشرة للظروف الجوية الجافة التي أطاحت بتوقعات إنتاج السكر في الهند، الصين، وتايلاند، وكذلك بسبب البداية البطيئة لموسم قصب السُكر في البرازيل.[16]

اتجاهات الأسعار

يوضح الشكل 1 أدناه الاتجاهات في مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO FP) في النصف الثاني من عام 2023، إضافة إلى خمسة مؤشرات لمجموعة السلع الغذائية الأساسية وهي اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر، التي تشكل الرقم القياسي لأسعار الغذاء. سجل المؤشر انخفاضاً متتابعاً خلال النصف الثاني من عام 2023 ليستقر مؤقتاً في شهر تشرين الثاني وينخفض مجدداً في الشهر الأخير من العام 2023 ليسجل 118.5 نقاط، جاعلاً بذلك معدل مؤشر الغذاء للعام 2023 124 نقطة.

16 https://www.fao.org/newsroom/detail/the-measure-of-world-food-prices-rose-in-april-for-first-time-in-a-year/en

الشكل 1: أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية

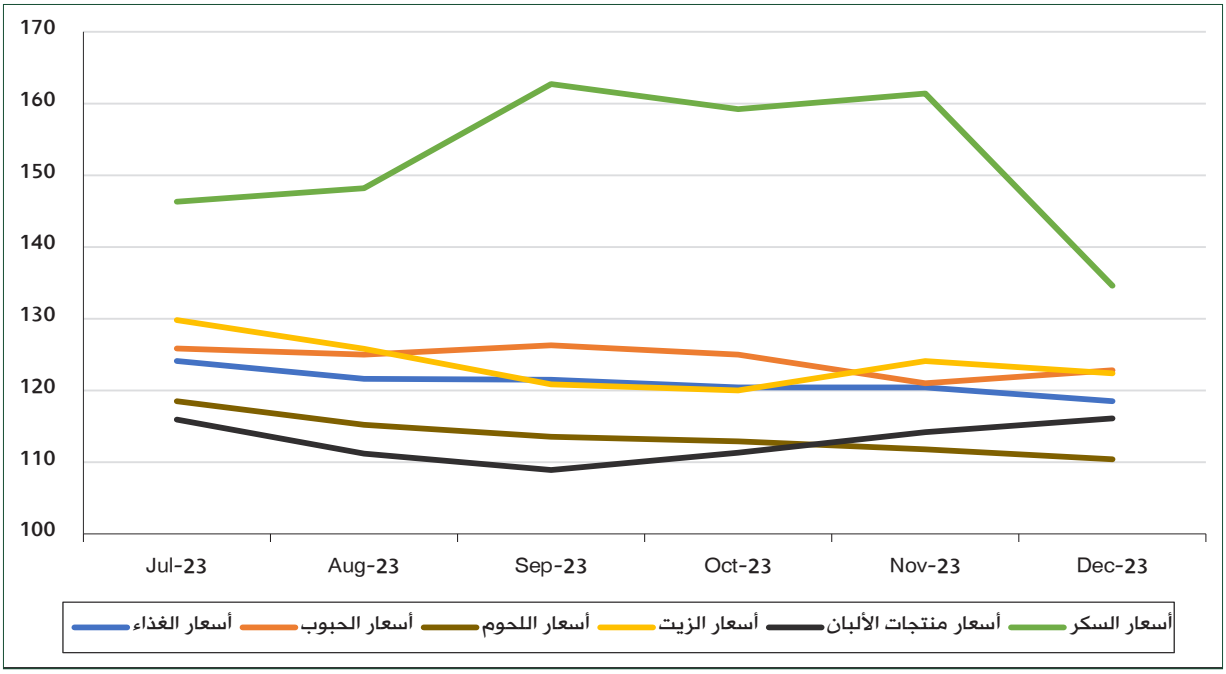

المصدر: الفاو، 2023

أسعار اللحوم

سجل مؤشر الفاو لأسعار اللحوم انخفاضاً متتابعاً في النصف الثاني من العام 2023 من 118.5 نقطة في شهر تموز إلى 110.4 نقاط في شهر كانون الأول. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع استيراد اللحوم نظراً لضعف وفرة الإمدادات القابلة للتصدير، بالتحديد من آسيا، الأمر الذي أدى إلى تراجع أسعار اللحوم عامة، وبالتحديد الخنزير، والذي لم يوازن الارتفاع الطفيف لأسعار اللحوم الأخرى. سجل المؤشر انخفاضاً طفيفاً بنسبة 3.5٪ عن العام السابق جاعلاً معدله للعام 2023 114.6 نقطة، نتيجة زيادة توافر الصادرات من مناطق التصدير الرئيسية الذي قابله انخفاض في الطلب على الواردات من الدول المستوردة للحوم، الذي دفع إلى انخفاض في المعدل السنوي لقيمة اللحوم، باستثناء الخنزير.[17]

أسعار السكر

سجل مؤشر الفاو لأسعار السكر تقلبات في الارتفاع والانخفاض خلال النصف الثاني من العام، وسجل في النهاية انخفاضاً ملحوظاً. وصل المؤشر إلى 134.6 نقطة في كانون الأول 2023 بعد أن كان قد سجل 146.3 نقطة في تموز 2023، أو ما يُعادل ارتفاعاً بنسبة 8٪. ارتفع المؤشر بشكل لافت بنسبة 9.8٪ في تشرين الأول مقارنة مع شهر آب، و96.72٪ مقارنة مع الشهر المقابل في 2022، وهو الأعلى منذ عام 2011.[18] يعزى هذا الارتفاع إلى المخاوف حول انحسار العرض العالمي لموسم السكر اللاحق

17 https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/
18 https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-unchanged-in-september/en

بسبب انخفاض الإنتاج في تايلاند والهند كنتيجة مُرافقة لظاهرة التردد الجنوبي التي تؤدي إلى تغيرات في الحرارة في المحيط الاستوائي التي أدت إلى جفاف الطقس وتدمير المحاصيل فيها.[19] أما الانخفاض الحاد والذي سُجل بنسبة 16٪ الذي حدث لأسعار السكر في شهر كانون الأول فيُعزى إلى كثافة الإنتاج للسكر مدفوعة بالظروف المناخية المواتية، والتي ساهمت في انخفاض عام، وكذلك بسبب قرار حكومة الهند الحد من استخدام قصب السكر لإنتاج الإيثانول.[20] بالمجمل، سجل مؤشر الأسعار بالمعدل 145 نقطة للعام 2023، أو ما يساوي ارتفاعاً حاداً بنسبة 26.7٪ عن العام السابق.

أسعار الحبوب

استمر مؤشر أسعار الحبوب بالانخفاض متجها نحو العودة إلى مستويات ما قبل الحرب الأوكرانية الروسية، ليسجل بالمعدل 124.3 نقطة خلال النصف الثاني من عام 2023. خلال النصف الثاني من العام، سجل المؤشر انخفاضاً متتالياً في الأشهر الستة كان أحدّها انخفاضه بنسبة 3٪ في شهر تشرين الثاني من العام، والذي يُعزى إلى انخفاض الأسعار الدولية للحبوب الخشنة بنسبة 5.6٪ الأمر الذي يرجع إلى الانخفاض الحاد لأسعار الذرة وأسعار القمح.[21] بعد أربعة أشهر متتالية لانخفاض أسعار القمح، عاد ليرتفع مجدداً في شهر كانون الأول بسبب ارتفاع الطلب عليه بعد تقلبات الطقس التي أثرت على الخدمات اللوجستية لبعض الدول المصدرة له، والتوترات في البحر الأسود، كما ارتفعت أسعار جميع أنواع الأرز، الذرة والشعير، بينما انخفضت أسعار الذرة الرفيعة بشكل جزئي،[22] وبذلك انخفض مؤشر أسعار الحبوب في كانون الأول أكبر نسبة انخفاض له في النصف الثاني من العام، بنسبة انخفاض 1.5٪ عن شهر تشرين الثاني. وبذلك، يكون المؤشر قد سجل انخفاضاً كبيراً بنسبة 15.4٪ في أسعار الحبوب لتصل إلى 130.9 نقاط خلال العام، الأمر الذي يُشير إلى وفرة إمدادات الحبوب في السوق العالمي.

أسعار منتجات الألبان

لم يسجل مؤشر منتجات الألبان تغيراً كبيراً في الأسعار ما بين تموز وكانون الأول على الرغم من تذبذب المؤشر ما بين الأشهر الستة، إلا أنه تابع سلسلة الانخفاضات التي استمرت لتسعة أشهر. كان المؤشر قد سجل عن الشهر السابق انخفاضاً في شهر تموز 115.9 نتيجة لانخفاض إمدادات الحليب بعد ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا، لحقه تراجع في شهريّ آب وأيلول نتيجة ضعف الطلب العالمي على الواردات ووفرة الإمدادات القابلة للتصدير في الدول المنتجة وبالتحديد للحليب المجفف، وكذلك انخفاض أسعار الزبدة والجبنة العالمية. شهد المؤشر ارتفاعاً في الثلاث أشهر الأخيرة للعام بسبب زيادة الطلب على الحليب المجفف والزبدة ليصل إلى 116.1 نقطة في شهر كانون الأول. مع ذلك، يكون المؤشر قد سجل انخفاضاً حاداً بنسبة 16.6٪ مُقارنة بالعام السابق ليصل إلى 118.8، الأمر الذي يرجع إلى انخفاض في الأسعار في جميع أنواع الألبان في العالم بسبب ضعف الطلب على الواردات وخاصة الإمدادات الفورية بالتزامن مع وفرة المخزونات في الدول المستوردة.[23]

19 https://learningenglish.voanews.com/a/sugar-prices-rise-after-el-nino-damages-crops-/7362933.html ; https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-pric
20 https/:www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en:~:#/text/.=C2/.BB20/.The20/.FAO20/.Food20/.Price20/.Index,in20/.dairy20/.products20/.and20/.ce
21 https://reliefweb.int/report/world/fao-food-price-index-holds-steady-november-enarruzh
22 https://reliefweb.int/report/world/fao-food-price-index-declines-december-enzh
23 https://reliefweb.int/report/world/fao-food-price-index-declines-december-enzh

أسعار الزيوت النباتية

سجل مؤشر "الفاو" لأسعار الزيت النباتي ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 12.10٪ في شهر تموز 2023 نتيجة لحالة عدم اليقين المتجددة المحيطة بالإمدادات القابلة للتصدير بعد قرار روسيا وقف تطبيق اتفاقية تصدير الحبوب (أو مبادرة البحر الأسود).[24] إلا أنه بعد ذلك سجل انخفاضاً متتالياً، باستثناء شهر تشرين الثاني الذي سجل ارتفاعاً بقيمة 3.40٪ ليصل إلى 124.1 نقطة، ليعود وينخفض مجدداً في كانون الأول ليصل إلى 122.4 نقطة. يُعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاض العالمي في أسعار زيوت النخيل، الصويا، اللفت، وعبّاد الشمس بالتوازي مع تراجع المشتريات من المستوردين الكبار.[25] بالمجمل، سجل مؤشر أسعار الزيت النباتي انخفاضاً حاداً مقارنة بالعام السابق مقداره 61.5 نقطة، ليصل إلى 126.3 نقطة، أو ما يُعادل انخفاضا بقيمة 32.7٪.

أسعار الغذاء في الأسواق الفلسطينية (تموز -2023 كانون الأول 2023)

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بقياس أسعار الغذاء باستخدام مؤشر خاص بجهاز الإحصاء لأسعار الغذاء (FPI)، وهو أحد مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI). بعد ثبات نسبي في أسعار الغذاء في النصف الأول من العام 2023 وارتفاع بنسبة 2.1٪ في الأسعار، سجلت أسعار الغذاء ارتفاعاً بنسبة 18.1٪ من شهر تموز 2023 وحتى كانون الأول 2023، ليسجل الرقم القياسي لأسعار الغذاء في نهاية العام 138.50 نقطة.

أما مؤشر غلاء المعيشة فارتفع بنسبة 24.4٪ ما بين تموز وكانون الأول 2023 مقارنة بالارتفاع الطفيف بنسبة 2.2٪ الذي سُجل في النص الأول من العام، إذ سجل مؤشر المستهلك مع نهاية العام 123.23 نقطة، جاعلاً بذلك معدل مؤشر المستهلك للعام 2023 112.12 نقطة، أو ما يساوي 5.87٪ ارتفاعا عن العام الماضي. شهد مؤشر غلاء المعيشة ارتفاعاً غير مسبوق، وبالتحديد في قطاع غزة، خلال الأشهر الثلاث الأولى للعدوان، إذ سجل مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 10٪ منذ بدء العدوان على قطاع غزة بواقع 2.57٪ لشهر تشرين الأول، ومن ثم 3.50٪ لشهر تشرين الثاني، ولاحقاً 3.49٪ في شهر كانون الأول. جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية في فلسطين بالتحديد في أنشطة الزراعة والصيد.

أسعار الغذاء حسب المنطقة

يُلقي العدوان بظلاله على ارتفاع الأسعار في النصف الثاني من عام 2023، ويظهر ذلك جلياً في تحليل مؤشر أسعار الغذاء ومؤشر أسعار المستهلك خلال الثلاث أشهر الأولى للنصف الثاني من العام مقارنة بالأشهر الأخيرة. ارتفعت الأسعار في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس بنسب متفاوتة، وكان قطاع غزة، بطبيعة الحال كما يُبين الشكل 2، الأكثر تأثراً لارتفاع مستويات غلاء

24 https://www.fao.org/markets-and-trade/resources/news-events/detail/en/c/1647628/
25 https://reliefweb.int/report/world/fao-food-price-index-declines-december-enzh

المعيشة بسبب العدوان. ارتفع مؤشر غلاء المعيشة في قطاع غزة بنسبة 11.99٪ لشهر تشرين الأول عن الشهر السابق، ومن ثم 18.35٪ لشهر تشرين الثاني، ولاحقاً 12.21٪ إضافية في شهر كانون الأول، ليصبح مجمل ارتفاع المؤشر 88٪، هذا ما أضعف القدرة الشرائية للأفراد في قطاع غزة بمجمل 33٪ للثلاث أشهر الأخيرة من العام. ومقارنة بالأشهر المقابلة من عام 2022، ارتفع المؤشر في قطاع غزة بنسبة 14.59٪ لشهر تشرين الأول، و36.39٪ لشهر تشرين الثاني، و54.11٪ لشهر كانون الأول. وكانت الأسعار قد ارتفعت أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة بيد أن ارتفاعها جاء بنسب أقل بكثير، إذ ارتفعت في الضفة الغربية منذ شهر أيلول 2023 وحتى كانون الأول 2023 بنسبة 6.9٪ وفي القدس الشرقية 3.9٪.

الشكل 2: مؤشر أسعار الاستهلاك بحسب المنطقة

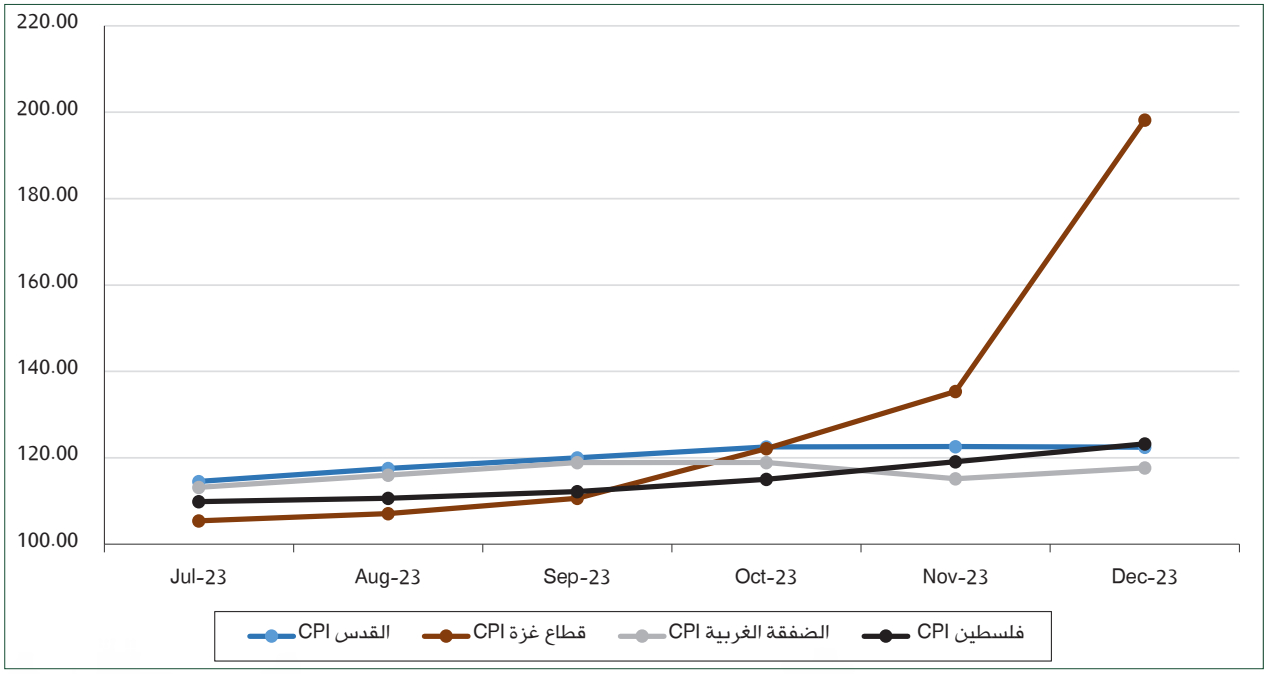

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023

مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء مقارنة بمؤشر "الفاو" لأسعار الغذاء

يعرض هذا القسم مقارنة بين مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني ومؤشر الفاو لأسعار الغذاء، مع ضرورة الإشارة لصعوبة إجراء هذه المقارنة نظراً لأن مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين مكون في أغلبه من مواد غذائية منتجة محلياً، ما يحد من تأثره بالتغيرات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية. ولأغراض المقارنة، تم اعتماد العام 2018 كسنة أساس لمؤشر "الفاو" بدلاً من 2014-2016، لتتناسب مع سنة الأساس في مؤشر الإحصاء. في الفترة ما بين تموز 2023 إلى كانون الأول 2023، انخفضت أسعار الغذاء العالمية بشكل طفيف وبنسبة 4.5٪ ليستقر المؤشر على 118.5 نقطة في نهاية العام وبمعدل

124 نقطة لمجمل العام، بينما ارتفع مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين بنسبة 24.4٪ خلال الفترة ذاتها ليصل إلى 138.8. يمكن تفسير الاختلاف الحاد، كما يظهر أدناه، بالارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار إنتاج أنشطة الزراعة والصيد بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي عمل بدوره على رفع أسعار الغذاء في فلسطين، وبالتحديد في قطاع غزة.

الشكل 3: مؤشر أسعار الغذاء العالمي والفلسطيني بحسب المنطقة ومؤشر أسعار المستهلك

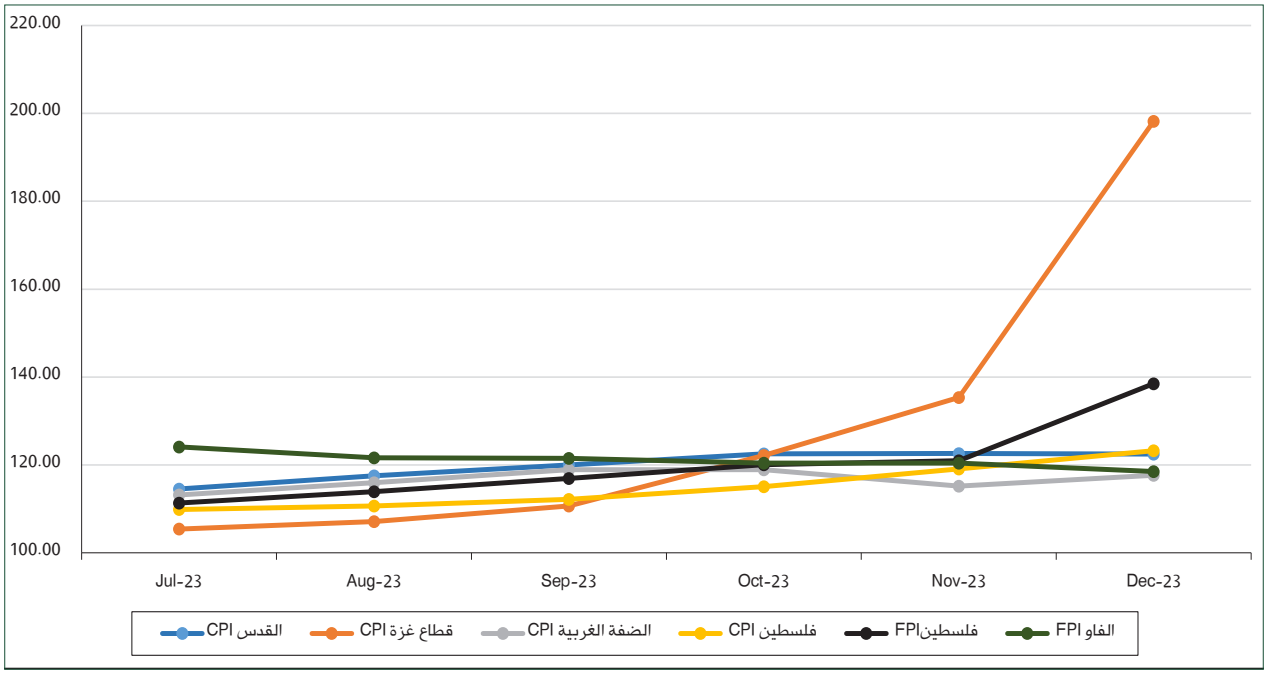

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، والفاو (2023).

مراجعة الأدبيات العالمية الأخيرة

تُعرّف منظمة الأغذية والزراعة العالمية انعدام الأمن الغذائي على أنه الحالة التي "لا يتمتع (بها) جميع الناس، في ذات الوقت، بفرص مادية، اجتماعية، أو اقتصادية كافية للحصول على الغذاء الآمن والصحي بما يوافي متطلباتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة صحية".[26] يتأثر الأمن الغذائي في العالم بمجموعة من العوامل منها الصدمات الاقتصادية، والتغيرات المناخية، ومحدودية الموارد، والصراع.[27] في فلسطين، ترتبط ثلاثة من هذه العوامل الأربعة، بسياسات الاحتلال الإسرائيلي والتي تُهدد فُرص تحقيق الأمن الغذائي، وبشكل مباشر تمنع توافر الغذاء، كما وتحول دون قدرة الأفراد على إنتاج الغذاء أو الوصول له، كما تجلى مؤخرا في غزة بأبشع أشكاله. تسببت هذه السياسات بمعاناة ثُلث الفلسطينيين من انعدام الأمن الغذائي (33.6٪)، 90٪ منهم يعيشون في قطاع غزة،[28] ليبلغ إجمالي الذين يُعانون من الفقر الغذائي في قطاع غزة 64٪ من السُكان، بينما يعيش حوالي 80٪ منهم تحت خط الفقر.[29]

استرسالاً، لا يتأثر الجوع كمتغير تابع للحرب ونتيجة له فحسب، بل يُصبح الجوع بحد ذاته أداة تُستخدم في كثير من الأحيان كإحدى أسلحة الحرب "المحرمة دولياً" والتي تُفضي إلى إضعاف الطرف الآخر من خلال تجويعه وضرب بنيته الإنتاجية. تأخذ آثار الحروب الاعتداءات أبعاد تتجاوز التدمير البنيوي والبشري، بل وتأخذ آليات السيطرة والهيمنة أشكال أخرى إضافة إلى هذه الأبعاد. يتم تسليح الجوع عبر مجموعة واسعة من الآليات والسياسات المُباشرة وغير المُباشرة والتي تعمل جميعها بشكل مُتكامل لتهديد النظام الصحي والقضاء على فعاليته.

سياسات "تسليح الجوع" الإسرائيلية

يُعد الحصار الحالة الدراسية المُثلى لمفهوم "تسليح الجوع"، فهو إحدى أشكال أساليب الحرب "البطيئة" والتي يعتمد عبرها الطرف المُحاصِر على نفاد الغذاء والمُعدات الأخرى التي تضمن الحفاظ على وحدة الطرف المُحاصر لتفتيت هذه الوحدة.[30] في قطاع غزة، تحددت السياسة العامة لإدارة هذا الحصار (اللطيف مقارنة بما نشهده اليوم) تحت التوجه العام الذي لخصه مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت بكونه يهدف إلى "جعل حياة الفلسطينيين في غزة أصعب، لكن مع التأكد من عدم حدوث أزمة إنسانية".[31] تتم هندسة الحياة تحت الحصار عبر السيطرة المطلقة على المعابر والتحكم في نوعيات وكميات المواد مثل الغذاء، البضاعة، الوقود، المواد الخام، والمواد الأخرى اللازمة لدعم البنية التحتية.[32]

26 Organic agriculture and access to food | FAO
27 CL 172/Intro Item 5: Global food security challenges and its drivers: Conflicts and wars in Ukraine and other countries, slowdowns and downturns, and climate change (fao.org)
28 Palestine | World Food Programme (wfp.org)
29 Gaza_15 years of blockade | UNRWA
30 Chapter 3 Hunger Politics: Sanctions as Siege Warfare in: Sanctions as War (brill.com)
31 Tightening the Noose on JSTOR
32 An embargo on Gaza (ynetnews.com)

لتأطير هذه السياسة في سياق مغاير للهدف المباشر المتمثل بتدمير قطاع غزة بمجمله، تم التذرع بالدواعي الأمنية الرامية إلى تحييد العمل المُقاوم لـ"حماس" على إثر تبوء حركة "حماس" السلطة في قطاع غزة.[33] نتج عن الحصار أزمات اجتماعية اقتصادية لجميع سُكان قطاع غزة؛ أهمها المعدلات العالية للبطالة، وما رافقها من فقر وضعف القوة الشرائية للأفراد، والاعتماد المتزايد على المساعدات والدعم الخارجي، ضعف الخدمات والبنى التحتية التطويرية، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على انعدام الأمن الغذائي.

بينما يُلقي الحصار الاقتصاديّ بظلاله على أزمات انعدام الأمن الغذائي عبر أزمات اقتصادية تحد من قدرة الأفراد الوصول للطعام، إلا أن تجويع الفلسطينيين عبر إفقارهم لم يأتي كنتيجة طبيعية لانعدام الأمن الاقتصادي، بل كان متعمداً وممنهجاً.[34] إحدى أهم تمثلات الشعار السابق في سياق تسليح الجوع جاءت على هيئة مسودة سريُّة سربت لاحقاً تحدد "الخطوط الحمراء" للاستهلاك الغذائي لسُكان قطاع غزة، والتي استندت إلى مبدأ واحد يقتضي "وضع الفلسطينيين على حمية غذائية دون تجويعهم".[35] تُفصّل هذه الوثيقة بشكل دقيق المُدخلات الغذائية المطلوبة وبالتالي يُسمح بإدخالها لتحقيق هذه الغاية، وذلك عبر حسابات رياضية للسعرات الحرارية في الأغذية المسموح عبورها في الشاحنات، وتحديد "الحد الأدنى" الضروري من التغذية الذي يضمن تجويع السُكان دون تعرضهم لفقر التغذية.[36]

بالتالي يُفاقم هذا العدوان الآثار الهيكلية لسياسة الاحتلال الكُبرى في الحصار المُضيّق على الإنتاج الزراعي وتطوره وبالتالي تهديدات الأمن الغذائي. يضع الاحتلال عراقيل جغرافيّة هائلة، أمام إنتاجات الثروة الحيوانية والنباتية عبر تحديده للمسافات المسموحة للصيد أو الزراعة في المناطق الحدودية والتي قل ما تبقى ثابتة، وتحديد المواد المسموحة بالدخول لتطوير العملية الإنتاجية.[37] كنتيجة، تضرر ما يُقارب 35٪ من الأراضي الزراعية و85٪ من مياه الصيد نتيجة للعراقيل المفروضة.[38]

التجويع في القانون الدولي

في القانون الدولي، هناك مجموعة من القوانين التي "تُنظم" حالات الاحتلال، بما فيها واجبات دولة الاحتلال تجاه المُحتلين. يتوجب على الدولة أن تعمل "بأقصى ما تسمح به وسائلها" على تزويد السُكان بالمساعدات الغذائية، واستيراد المواد الغذائية في حال عدم وجود موارد طبيعية يمكن استغلالها بشكل كافي، وأن تسمح للإرساليات الإغاثية من المؤن أن تصل للسكان على وجه السهولة، وتخص بالذكر الأطفال، بحسب المواد 55 و59 من بروتوكول جنيف الرابع (1949).[39] الأهم من ذلك، أنه يُحظر

33 Tightening the Noose on JSTOR
34 Tightening the Noose on JSTOR
35 "Gaza on Brink of Implosion as Aid Cut-off Starts to Bite," The Observer, April 16, 2006, accessed June 7, 2012, http://www.guardian.co.uk/world/2006/apr/16/
36 red-lines-presentation-eng.pdf (gisha.org)
37 للمزيد:
https//:www.mezan.org/uploads/files.15322454331008/pdf
https//:www7.iber.com/politics-economics/
https//:www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/Shifting-Paradigms.pdf
https//:www.unrwa.org/newsroom/features/gaza-fishermen-restricted-livelihoods
https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/opt-farming-without-land-fishing-without-water-gaza
38 Real stories, real lives – what the Gaza blockade means | UNRWA
39 IHL Treaties - Geneva Convention (IV) on Civilians, 1949 - Article 59 (icrc.org); IHL Treaties - Geneva Convention (IV) on Civilians, 1949 - Article 55 (icrc.org)

على دولة الاحتلال إعاقة "تدابير تفضيلية فيما يتعلق بالغذاء (..) والوقاية من آثار الحرب".[40] أما تجويع المدنيين كآلية حرب فتُعتبر جريمة حرب على أيّة حال، حتى مع الافتراض بأن إسرائيل غير مُكلفة بأي وظائف تندرج تحت "تكليفات الدولة المُحتلة" بادعائها أنها ليست جهة احتلالية، وذلك بسبب تحكمها بإمكانية السماح بمرور المواد الأساسية، والتي تشمل الغذاء والمياه، إلى المناطق المحاصرة.[41]

أما الحالات التي يتم فيها عدم الالتزام المتعمد بالقانون الدولي فيما يتعلق بالإرشادات حول توفر الغذاء للمدنيين في حالة الحرب لأيٍّ غاية كانت، تضحي هذه حالة من استخدام التجويع كآلية حرب، وهذا بحسب ما هو منصوص في نظام روما على أن "الاستخدام المتعمد لتجويع المدنيين باعتباره أسلوباً من أساليب الحرب" يعد جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية.[42]

لا يقتصر التجويع كسلاح حرب فقط على منع توافر الغذاء عبر الحصار فقط، فالمادة 54 من البروتوكول تحظر أيضاً "مُهاجمة، تدمير، أو إزالة، أو جعل الأشياء عديمة الفائدة لبقاء السُكان المدنيين على قيد الحياة (..) بصرف النظر عن الدافع إن كان لتجويع السُكان أو دفعهم للانتقال بعيداً"، ويشمل ذلك البنية التحتية المُوفرة للأمن الغذائي مثل الأراضي الزراعية، المحاصيل، المواشي، إمدادات المياه اللازمة للشرب وريّ المزروعات.[43] الحظر المفروض على سُكان قطاع غزة عبر فرض الحصار يُعتبر أيضاً إحدى أشكال العقوبات الجماعية التي تنتهك المادة 33 من بروتوكول جنيف الرابع (1949)،[44] وكذلك المادة 50 من اتفاقية لاهاي (1907). إذاً، يُمكن الجزم بأن التجويع واستخدامه كسلاح في الحرب، بصرف النظر عن شتى التفسيرات والتبريرات أو اختلاف السياقات، يُحظر في القانون الدولي.

الأمن الغذائي تحت الاحتلال: دراسات حول تسليح الجوع

صدر أثناء العدوان الحالي تقرير قصير حول التجويع أثناء الحرب، استعرض كاتبه تصريحات الاحتلال الإسرائيليُّ المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالكارثة الإنسانية في قطاع غزة، وتحديداً فيما يتعلق بالغذاء، وعقد مُقاربات قانونيُّة لها في سياق القانون الدولي وجرائم الحرب المدرجة فيه.[45] خَلُصَ التقرير إلى أن مُمارسات إسرائيل، وبالتحديد فيما يتعلق بفرض حصار كامل على قطاع غزة، تُحيل إلى أن الاحتلال يُحاول تجويع كامل سُكان قطاع غزة بشكل متعمد للوصول إلى مسعاه الأمني الهادف لمهاجمة "حركة حماس"، وهذا أمر محظور في القانون الدولي ويُصنف تحت بنود جرائم الحرب.[46] على الرغم من شُح الدراسات الحديثة التي تؤطر ممُارسات الاحتلال ضمن مفهوم استخدام السلاح كأداة للحرب، أو التي تُناقش أبعاد السياسات الإسرائيلية أثناء العدوان على الأوضاع الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية للسُكان، إلا أن هذه السياسة في قطاع غزة ليست بجديدة وبالتالي تم التطرق لها مراراً في الأدبيات حول التجويع أثناء الحروب.

40 IHL Treaties - Geneva Convention (IV) on Civilians, 1949 - Article 50 (icrc.org)
41 The Siege of Gaza and the Starvation War Crime (justsecurity.org)
42 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17تموز/ يوليه 1998 - اللجنة الدولية للصليب الأحمر (icrc.org)
43 IHL Treaties - Additional Protocol (I) to the Geneva Conventions, 1977 - Article 54 (icrc.org)
44 IHL Treaties - Geneva Convention (IV) on Civilians, 1949 - Article 33 (icrc.org)
45 The Siege of Gaza and the Starvation War Crime (justsecurity.org)
46 The Siege of Gaza and the Starvation War Crime (justsecurity.org)

تُحاول دراسة أخرى استعراض وتعريف آليات الحصار والدافع وراءها وموضعتها ضمن مفاهيم الممارسة المكانية (Spatial Practice)، والسياسة الرمزية (Symbolic Politics)، والسياسة الحيوية (Biopolitics)، وذلك لفهم آثرها على الأفراد وتجاربهم.[47] تخلص الدراسة إلى أن الحصار بحد ذاته هو آلية لفرض الاحتلال دون وجود فيزيائي للمُحتل في الحيُّز الجغرافي المحاصر، وهذا عبر عدة آليات أهمها في سياق التجويع، فرض العقوبات الاقتصادية بتجلياتها المختلفة التي تشمل الهيمنة على السعرات الحرارية للمُجتمع المُحاصر، فإنها بذلك تُحول الحصار إلى شكل من أشكال الحرب السياسية الحيوية، ويأتي ذلك من خلال تحويل "حرب التغذية" (nutritional warfare) المُدانة دولياً، إلى آلية هيمنة تكنولوجية وغير عنيفة كبديل لاستخدام العُنف المباشر.

وفي سياق مُقارب، تُجادل دراسة بعنوان "Food Security Challenges and Innovation: The Case of Gaza" بأنه يتم استخدام انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة كأداة حرب أو أداة قسرية أثناء الصراع، من خلاله يتم مأسسة السيطرة والهيمنة.[48] تستعرض الدراسة الآليات التي يتم عبرها استغلال مُحددات الأمن الغذائي كسلاح لإخضاع السُكان عبر التحكم المباشر والسيطرة؛ على الوصول واستخدام الموارد الطبيعية، الإنتاج والتجارة، وتفاقم الاعتماد على الدعم.

تظهر هذه الآليات أثناء الحصار المفروض عام 2007، وعدوان عام 2008-2009، على شكل مُحددين أساسيين للنظام الغذائي في غزة، أولها أن البنية التحتية لتمويل الإنتاج الزراعي حولته إلى آلية لتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وثانياً في سياق التجويع، عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تدمير الموارد الطبيعية، وفرض علاقات تجارية غير متوازنة في قطاع تجارة الغذاء. عبر هذه الآليات يُضحي الأمن الغذائي كمفهوم غير مُنحصر بتوافر الغذاء أو الوصول له، بل أيضاً بجملة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تُحول دون الوصول لمصادر الإنتاج الغذائي.

أما مُقاربات أُخرى للتجويع في قطاع غزة واستخدامه كآلية للحرب، فتربط انعدام الأمن الغذائي بالحالة الهشة للاقتصاد في القطاع كنتيجة لسياسات الاحتلال هناك، والتي تحول دون تعزيز أنماط غذائية صحيّة بأشكال مختلفة.[49] لا تُناقش هذه المقاربات للتجويع ارتباطاً بانعدام وجود الغذاء نتيجة الاستهداف المباشرة للنظام الغذائي عبر السياسات الواضحة للتجويع كالحصار وتدمير البنية الزراعية والمائية. بل على العكس من ذلك، فهي تفترض وجود الغذاء لكن الحيلولة دون الوصول له بسبب عدة عوامل اقتصادية، فتُحلل الأثر الاقتصادي كعامل غير مُباشر يستخدمه الاحتلال لضرب النظام الغذائي في قطاع غزة.[50]

مع ذلك، تجادل الباحثتان بأن أزمة انعدام الأمن الغذائي ليست محصلة لانعدام الغذاء في الأسواق المحلية، بل تأتي كنتيجة لانعدام الوصول الاقتصادي للغذاء، والناتج، بطبيعة الحال، عن الوضع الاقتصادي الهش للأفراد في قطاع غزة على إثر سياسات العزل والتدمير الاقتصادي التي تفرضها

47 The Siege of Gaza: Spatial Violence, Humanitarian Strategies, and the Biopolitics of Punishment - Winter - 2016 - Constellations - Wiley Online Library
48 Microsoft Word - Food Security Challenges and Innovation -Gaza.docx (hlrn.org)
49 We Didn't Want to Hear the Word 'Calories': Rethinking Food Security, Food Power, and Food Sovereignty—Lessons from the Gaza Closure (berkeley.edu)
50 We Didn't Want to Hear the Word 'Calories': Rethinking Food Security, Food Power, and Food Sovereignty—Lessons from the Gaza Closure (berkeley.edu)

إسـرائيل علـى قطـاع غـزة.[51] فبالرغـم مـن عـدم وجـود نقـص مـن الأغذيـة فـي اليـوم الاعتيـادي، إلا أن معـدلات الفقـر العاليـة تحـول دون قـدرة الأفـراد علـى الوصـول للغـذاء المُتـاح.

هـذا مـا أشـارت لـه الأونـروا فـي تقريرٍ لهـا حول الأمـن الغذائـي خلال الحـرب، مؤكـدة أن انعدام الأمـن الغذائي هـو نتيجـة لمعـدلات الفقـر العاليـة التـي ثُفرزهـا البطالـة، والتـي تُفسـر جزئيـاً بالمعيقـات الإسـرائيلية علـى حركـة الأفـراد والبضائـع.[52] تفّصـل نتائـج دراسـة حـول محـددات انعـدام الأمـن الغذائـي فـي فلسـطين، أنـه ارتباطـاً بالفقـر نجـد أن انعـدام الأمـن الغذائـي فـي فلسـطين منتشـر بشـكل أكبـر بيـن أفقـر 20٪ مـن الفلسـطينيين (المائيـن الأفقـر)، وذلـك عبـر ارتبـاط الأمـن الغذائـي بفـرص التوظيـف،[53] والتـي تُعتبـر ضئيلـة فـي قطـاع غـزة.

الوصـول الاقتصـادي للغـذاء فـي قطـاع غـزة محكـوم بعامليـن أساسـيين، أولهمـا ارتفـاع أسـعار الغـذاء نتيجـة لتضخـم أسـعار نقلهـا والاعتمـاد علـى البضاعـة المسـتوردة مـن إسـرائيل، وانخفـاض القـوة الشـرائية للأفـراد نتيجـة لانعـدام الوظائـف ذات الأجـور الجيـدة، وضعـف فـرص الاسـتثمار والأعمـال.[54] هـذه نتائـج قريبـة مـن دراسـة صـدرت حديثـاً حـول علاقـة الصـراع بالأمـن الغذائـي والتـي وجـدت أن الصـراع ككل يُقلـل مـن تواجـد مـدخلات الإنتـاج ويُقلـل الدخـل، وبالتالـي تُفضـي بزيـادة عـدد الأيـام التـي يسـتهلك الأفـراد فيهـا أطعمـة محـدودة الكميـة وليسـت ضمـن تفضيلاتهـم الغذائيـة.[55] خَلُصـت هـذه الدراسـة أيضـاً إلـى أن القـرب المكانـي مـن المناطـق العازلـة ذو علاقـة عكسـية مـع الأمـن الغذائـي حيـث حـرم مـن يعيشـون بالقـرب منهـا من ممارسـة الزراعـة، كـون غالبيـة الذيـن يعيشـون بالقُـرب مـن المناطـق العازلـة فـي قطـاع غـزة هـم بالأسـاس مُزارعيـن ويملكـون أراضـي زراعيـة فـي المنطقـة العازلـة.[56] وبشـكل أكثـر تحديـداً، فاللذيـن يعيشـون علـى بعـد كيلومتر واحـد مـن المنطقـة العازلـة لديهـم تنـوع غذائـي أقـل وتجـارب أعلـى مـن انعـدام الأمـن الغذائـي.[57]

51 We Didn't Want to Hear the Word 'Calories': Rethinking Food Security, Food Power, and Food Sovereignty—Lessons from the Gaza Closure (berkeley.edu)
52 Food Insecurity in Palestine Remains High | UNRWA
53 Determinants of food insecurity in occupied Palestinian territory: a cross-sectional survey (thelancet.com)
54 Draft, 17 July 2009 (wfp.org) ; Fragmented Lives: Humanitarian Overview 2012 [EN/AR] | OCHA (unocha.org)
55 Pathways to food insecurity in the context of conflict: the case of the occupied Palestinian territory | Conflict and Health | Full Text (biomedcentral.com)
56 Pathways to food insecurity in the context of conflict: the case of the occupied Palestinian territory | Conflict and Health | Full Text (biomedcentral.com)
57 Pathways to food insecurity in the context of conflict: the case of the occupied Palestinian territory. (2022)

التعاريف

الأمن الغذائي

جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط." وقد جاء هذا التعريف ليشتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

- توفر الغذاء (بكميات كافية وبجودة مناسبة) سواء المنتج محليا أو المستورد أو من خلال المساعدات.
- الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة. ويقصد بالموارد المجموعات السلعية التي يمكن للفرد الحصول عليها بموجب ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية يصطلح عليها المجتمع (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).
- استخدام الغذاء - استهلاك الغذاء الكافي مع توفر خدمات الصرف الصحي الملائم، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية، بهدف الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي تلبي جميع الاحتياجات الفسيولوجية. وهذا الأمر يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.
- استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين حصول السكان (أفرادا وأسرا) على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات (مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية) أو الأحداث المتكررة (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار يشتمل على بعدي التوافر والوصول للأمن الغذائي.

الأمن الغذائي في فلسطين:

قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2014:

أسر آمنة غذائيا:

الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

أسر آمنة غذائيا بشكل جزئي:

الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة:

الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالبا ما تلجا إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتامين احتياجات الغذاء الضرورية.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد:

الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف.

الفقر في فلسطين:

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

الفقر:

أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات المنزلية الأخرى.

الفقر المدقع:

أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.

مستوى المعيشة:

وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلاقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

مستوى مرتفع: حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30٪ من الاستهلاك الإجمالي.

مستوى متوسط: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح ما بين 30 إلى 44٪.

مستوى متدن: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45٪.

مؤشر الجوع العالمي:

هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من أربعة مؤشرات لها نفس الوزن: نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، تقزم الأطفال ومعدل وفيات الأطفال. يقسم هذا المؤشر الدول إلى 5 فئات على مقياس مكون من 100 نقطة:

جوع منخفض: 0.0-9.9
جوع متوسط: 10.0-19.9
جوع شديد: 20.0-34.9
جوع ينذر بالخطر :35.0-49.9
جوع ينذر بالخطر الشديد: 50.0-100

نقص التغذية:

وهذا المصطلح وفقا لمنظمة الفاو هو عدم قدرة الأفراد لمدة عام على توفير الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية.

الأهداف الإنمائية المستدامة:

في عام 2015، اعتمدت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة 17 هدفا تشتمل على 169 غاية للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع بحلول عام 2030 في إطار برنامج 2030 للتنمية المستدامة.

مؤشر التنمية البشرية:

هو مؤشر مركب يقيس انجازات البلدان في حقول التنمية البشرية: التمتع بحياة طويلة وخالية من الأمراض واكتساب المعرفة والحصول على مستوى معيشي لائق. ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، وسنوات التعليم المتوقعة والدخل القومي الإجمالي للفرد (مقاسا بالقدرة الشرائية).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار مجموعات محددة في سلة المستهلك. يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقا لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40٪ من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتمثل حوالي 13٪ والمنسوجات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10٪.

مؤشر أسعار الغذاء:

يمثل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ويتم حسابه عن طريق أخذ المتوسط المرجح لأسعار المجموعات السلعية الخمس: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر.

نشرة نصف سنوية تصدر عن:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970(2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps